

الاشتباة بابن خالة طاعن السياح بتدبير حادثة جرش

الأردن: تعيين 11 وزيراً جديداً في حكومة الرزاز

عمان - «وكالات»: أدى الوزراء الجدد اليمين القانونية أمام المحاكم الأردنية أمس. ولقد تم تعيين 11 وزيراً جديداً في حكومة الرزاز، ليكون التعديل الرابع الذي تشهده الحكومة منذ تشكيلها قبل أكثر من عام و6 أشهر. وجاءت التعيينات كما يلي:

1. يعين الدكتور محيي الدين شعبان توفيق وزيراً للتعليم العالي والبحث العلمي.
2. يعين الدكتور تيسير مبريد النعيمي وزيراً للتربية والتعليم.
3. يعين الدكتور صالح علي الخرايشة وزيراً للتربية.
4. يعين المهندس إبراهيم صبيح الشحاحدة وزيراً للزراعة.
5. يعين الدكتور محمد محمود العسفس وزيراً للمالية.
6. يعين أحمد عودة العضاية وزيراً للشؤون الإعلام.
7. يعين الدكتور محمد أحمد الخلايلة وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
8. يعين الدكتور باسم محمد الطويسي وزيراً للثقافة.
9. يعين الدكتور فارس عبدالحافظ البريزات وزيراً للشباب.
10. يعين الدكتور وسام عدنان الرضايني وزيراً للتخطيط والتعاون الدولي.
11. يعين الدكتور خالد وليد



حكومة عمر الرزاز بعد أداء اليمين الدستوري أمام الملك عبدالله الثاني

وهو فارس بريزات وأحمد العضاية ومحمد الخلايلة، وسام الرضايني وخالد سيف، فيما هناك 4 وزراء سبق وأن تولوا حقيبة وزارية في حكومات سابقة وهم: تيسير النعيمي وصالح خرايشة ومحيي الدين طوق وباسم الطويسي. وخرج بالتعديل جماعة غنيمات ومحمد أبو رمان وعز الدين كناعنة وعبد الناصر أبو البصل

سيف وزيراً للنقل. وشمل التعديل 11 حقيبة رغم أن عدد الوزراء الداخلين هم 9 وزراء. وذلك أن الوزير محمد العسفس ترك حقيبة التخطيط في ذات الحكومة، وتولى حقيبة المالية، بالإضافة إلى بقاء إبراهيم الشحاحدة وزيراً للزراعة ومغادرته حقيبة وزارة البيئة. وبهذا التعديل يكون 5 وزراء لم يسبق أن تولوا حقيبة وزارية

أوامر باعتقال «المخربين قاطعي الطرق»

العراق: محتجون يغلزون ميناء أم قصر بعد ساعات من استئناف عمله



محتجون عراقيون يغلزون ميناء أم قصر بعد ساعات من استئناف عمله



جانب من تظاهرات العراق

أن «التقارير التي تفيد باستمرار استخدام الأخيرة الحية ضد المتظاهرين مثيرة للقلق». وحيث الأمين العام في بيانه: «جميع الجهات الفاعلة على الامتناع عن العنف والتحقيق بجدية في جميع أعمال العنف». كما جدد نداءه لإجراء حوار جاد بين الحكومة والمتظاهرين. ويأتي بيان الأمين العام هذه في أعقاب إصدار بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) تقريراً جديداً حول موجة الاحتجاجات الثانية التي يشهدها العراق منذ 25 أكتوبر.

ويحسب التقرير، وقعت انتهاكات وخروقات جسيمة لحقوق الإنسان واستخدمت قوات الأمن أسلحة فتاكة لقمع المتظاهرين. وأكد التقرير مقتل 97 شخصاً وإصابة الآلاف بجراح. وينسب التقرير وفاة 16 حالة على الأقل ووقوع العديد من الإصابات الجسيمة إلى «استخدام عبوات الغاز المسيل للدموع».

ومن جهتها، قالت المفلة الخاصة بالأمن العام للأمم المتحدة في العراق جينيفر هيلين-بلاسشارت في بيان، إن «تعطيل البنية التحتية الحيوية هو أيضاً مصدر قلق بالغ. حماية المنشآت العامة هي مسؤولية الجميع». وأضافت أن «التدابير والنظم والموانئ تسبب خسائر المادية لمخشات النفط والموانئ تضارير وخيم بالملارار. وهذا يؤدي إلى اضطراب وخيم باقتصاد العراق ويقوض تلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين».

القبارة واحد من الحفول الماهرة التي ترسل الخام بالشاحنات. وتستخدم الحكومة العراقية بشكل كامل تقريباً على عائدات النفط كمصدر لتمويل ميزانيتها، فيما أشار محللون إلى أن أي ضربة للصاردات قد تكون «كارثية» على البلاد. ورغم الثروة النفطية الهائلة، يعيش واحد من بين خمسة أشخاص في العراق تحت خط الفقر. وتبلغ نسبة البطالة بين الشباب 25% بحسب البنك الدولي.

وساهم هذا التفاوت الكبير في الموجة الأولى من الاحتجاجات التي انطلقت في الأول من أكتوبر الماضي. وفي جنوب البلاد، أدى العصيان المدني إلى منع وصول الموظفين إلى شركة نفط الناصرية، وصفي الشناقية في البوذية، وميناء أم قصر الحيوي لإوراد المواد الغذائية والأدوية الذي أعيد فتح الطريق المؤدية إلى الخمين. من ناحية أخرى أعلنت الأمم المتحدة، أمس الخميس، أن التقارير الواردة لها تشير إلى استمرار استخدام الأمن العراقي للرصاص الحي ضد المتظاهرين.

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريش، عن قلقه البالغ إزاء ارتفاع عدد الوفيات والإصابات خلال المظاهرات الجارية في العراق.

وجاء ذلك في بيان للمتحدث باسم غوتيريش، ستيفان دوجاريك، أشار فيه إلى

مسؤول عراقي: العصيان المدني يوقف تصدير

90 ألف برميل من الخام

الأمم المتحدة: تزايد العنف ضد المتظاهرين العراقيين يثير القلق

يعض تلك الطرقات. وقال مصدر رفيع المستوى في شركة نفط الشمال التي تدير حقل القبارة، اليوم إن «الشاحنات لم تتمكن من القيام بعملية النقل لليوم الثالث على التوالي». «هذه الشاحنات التي تنقل بشكل يومي تعذر نقلها من خلال الوكيل منذ الثلاثاء، بسبب مخاوف لدى الناقل جراء الأحداث التي تشهدها البصرة».

وتنقل العراق 30 ألف برميل من النفط الخام يومياً، يتم نقلها بشاحنات إلى ميناء البصرة الجنوبي، ليتم تصديرها، غير أن الاعتصامات

من مصفاة الناصرية إلى محطات الغاز في أنحاء المنطقة في نقص للوقود بمحافظة ذي قار الواقعة في جنوب العراق. وقال مسؤولون بقطاع النفط إن المصفاة كانت تعمل في الآونة الأخيرة بنحو نصف طاقتها الإنتاجية.

كما أعلن خلف، في مؤتمر صحفي، عدم السماح بقطع الجسور كونها ممرات حيوية للسكان، مطالبا أيضاً بعدم الإقتراب من القواعد العسكرية. وأضاف أن «حق التعبير مكفول لوسائل الإعلام شرط عدم التحريض، وأن هناك عدداً قليلاً متورطاً بالعنف».

وكانت القوات المسلحة قد أكدت، الأربعاء، وجود تعليمات صارمة بعدم استخدام الأخيرة الحية ضد المتظاهرين. مشددة على حق التظاهر السلمي بعيداً عن العنف، داعية المحتجين الشباب إلى تجنب العنف.

بغداد - «وكالات»: قال مسؤولو ميناء إن عشرات المحتجين المناهضين للحكومة أغلقوا مدخل ميناء أم قصر العراقي أمس الخميس بعد ساعات فقط من استئناف العمليات. وتوقف العمل في أم قصر لأكثر من أسبوع بعد أن أغلق متظاهرون الطرق المؤصلة إلى الميناء الواقع في جنوب البلاد، والذي يستقبل في الأساس الحبوب والزيوت النباتية والسكر التي يعتمد عليها العراق، وتقول الحكومة إن توقف للميناء عن العمل يكلف البلاد ما يزيد على ستة مليارات دولار.

وأخلي معظم المتظاهرين المنطقة واستؤنفَت العمليات في وقت مبكر أمس. لكن مسؤولين قالوا إن «عشرات النشطاء من أقارب متظاهرين قتلوا خلال أسابيع من الاشتباكات مع قوات الأمن قد عاونوا إغلاق البوابة الرئيسية». الاضطرابات المناهضة للحكومة في العراق والتي بدأت في بغداد بسبب نقص الوظائف وضعف الخدمات مستمرة منذ أسابيع وأمدت إلى مدن في جنوب البلاد، ليلقي أكثر من 250 شخصاً في مواجهة قوات الأمن.

ولم يفصح مسؤولو الميناء عن السبب وراء رحيل المتظاهرين في وقت سابق.

وقال مسؤولون أمنيون وبالقوة التفتيش إن العمليات استؤنفَت اليوم في مصفاة الناصرية النفطية القريبة، حيث منع المحتجون شاحنات الوقود من الدخول أو المغادرة قبل يوم.

وتسبب توقف الشاحنات التي تنقل الوقود